التنظمة الديمقراطية للشغل
التنظمة الديمقراطية للتعليم – المكتب الوطني
Organisation Démocratique du Travail
Organisation Démocratique de l'Enseignement – Bureau National

21، شارع جزيرة العرب، باب الأحد، الرباط. الهاتف: 01 15 20 37 05 / الفاكس: 44 17 0 7 37 05
الهاتف المحمول للكاتبة العامة: 80 64 54 67 06 - البريد الإلكتروني: afid.fatna@gmail.com

بيان

المنظمة الديمقراطية للتعليم Odt

- ✓ تجدد مطالبتها بأهمية فتح حوار وطني واسع حول المسألة التعليمية وإصلاح المنظومة التربوية
- ✓ تؤكد مجددا على أهمية المقاربة التشاركية والتعبئة الجماعية في تدبير مسالة الإصلاح وإنجاحه
- ✓ تطالب بضرورة اعتبار التعليم أولوية وطنية في أبعادها الاستراتيجية والمجتمعية والتنموية والحقوقية
- ✓ تدعو الحكومة والمجلس الأعلى للتعليم إلى الإسراع بفتح ورش الإصلاح التربوي والتعبئة لإنجاحه
- ✓ تطالب بضرورة وضع تحسين أوضاع الشغيلة التعليمية من بين المداخل الأساسية لإصلاح المنظومة

منذ تأسيس المنظمة الديمقراطية للتعليم (المنظمة الديمقراطية للشغل)، يكتسي ملف إصلاح المنظومة التربوية وإنقاذ المدرسة العمومية أولوية خاصة في أنشطتها النقابية والإشعاعية، بحيث احتل صدارة اهتماماتها وموضوع نضالاتها، وذلك وعيا منها بمحورية التربية والتعليم في المسار الحضاري والثقافي والتنموي وأهميته في تكوين وتأهيل الرأسمال البشري.
إن الأزمة البنيوية التي تعرفها المنظومة التربوية منذ مدة ليست بالقصيرة بسبب تفاقم الاختلالات وتزايد الأعطاب وإخفاق الإصلاحات السابقة في تقديم أجوبة وحلول فعالة وإيجابية لتجاوز الوضعية المتأزمة، أضحت تشكل عائقا حقيقيا وقويا أمام تسريع وثيرة التنمية وحالت بالتالي دون ربط التعليم بمحيطه المهني.
لقد شكل الميثاق الوطني للتربية والتكوين (أو عشرية الإصلاح التي لم تكتمل) وثيقة مرجعية ومهمة حازت على إجماع وتوافق وطني غير مسبوق من لدن مختلف الأطراف المعنية بقطاع التعليم، وأطرت بالتالي الإصلاح إلى حدود سنة 2008. لكن الميثاق الوطني، بالرغم من عدد من الإيجابيات المتضمنة فيه وأهمية المنهجية التشاركية التي اعتمدت لإخراجه، لم يرق إلى مستوى الانتظارات الكبيرة بحيث تضمن أهدافا ومرامي كبرى بدون توفير الآليات الإجرائية والموارد المالية الضرورية للتنفيذ على أرض الواقع.
وبقي بالتالي مجرد نوايا وعناوين براقة لم تعرف طريقها للتطبيق و الأجرأة، مما سرع بإخراج برنامج استعجالي 2009-2012 بشكل انفرادي وفوقي تم ربطه بالولاية الحكومية دون اعتماد المقاربة التشاركية و التشاورية ودون تقييم نهائي وموضوعي للميثاق الوطني، مما أدى إلى تذمر واستياء الفاعلين التربويين وأفقده بالتالي إحدى الشروط الأساسية لإنجاحه والمتمثلة في الانخراط الجماعي للمجتمع بمختلف شرائحه في هذا الإصلاح الذي ظل برنامج الدولة والحكومة وليس ورش المجتمع المغربي برمته.
وبعد الوقوف على إخراج الحكومة الحالية لبرنامج جديد (برنامج العمل متوسط المدى 2013-2016) بشكل انفرادي وفوقي مرة أخرى، والذي نعتبره نسخة رديئة للبرنامج الاستعجالي ومآله الفشل الذريع بسبب افتقاره لأهم مقومات وشروط النجاح والمتمثلة في المقاربة التشاركية والتعبئة الجماعية والحوار الوطني الواسع والديمقراطية التشاركية التي نص عليها دستور 2011.
واستحضارا لمضامين الخطاب الملكي ليوم 20 غشت 2013 الذي قدم تشخيصا دقيقا لوضعية التعليم ومقترحات حول الإصلاح التربوي المقبل، والتي تتقاطع في مجملها مع تصور المنظمة للمسألة التعليمية والإصلاح التربوي، وأمام استفحال الوضع المتردي والمتأزم للمنظومة التربوية والمدرسة العمومية والذي مس الجوانب الكمية والنوعية وأضعف بالتالي المردودية الداخلية والخارجية للتعليم، فإن المنظمة الديمقراطية للتعليم العضو في المنظمة الديمقراطية للشغل **ODT** تؤكد على النقاط التالية:

1. **تعلن** أن حصيلة الوزارة الوصية ومن خلالها الحكومة الحالية فيما يتعلق بقطاع التعليم هزيلة ولا ترقى إلى مستوى الانتظارات والطموحات بل سجلت تراجعات في العديد من الجوانب الكمية منها والنوعية وساهمت بعض القرارات الانفرادية والارتجالية في تأجيج الاحتجاج.كما عملت الوزارة على تغليب منطق التهديد والاقتطاع والجدالات العقيمة والصراعات الهامشية على منطق آليات الحوار والتفاوض والبحث عن الحلول.
2. **تطالب** بضرورة اعتبار التعليم أولوية وطنية في أبعادها الاستراتيجية والمجتمعية والتنموية والحقوقية والإعلان الرسمي والشعبي عن فتح هذا الورش لتنخرط فيه بفعالية وإيجابية كل من الدولة والحكومة والمجتمع على قاعدة تعاقد تربوي بشكل متكامل ومتناغم لربح مختلف التحديات المستقبلية.
3. **تجدد** مطالبتها بأهمية فتح حوار وطني واسع حول المسألة التعليمية وإصلاح المنظومة التربوية باعتماد المقاربة التشاركية والتعبئة الاجتماعية، باعتبار التعليم والمدرسة أولوية وطنية وقطاع استراتيجي ومسألة مجتمعية يجب أن يحظى بالإجماع والتوافق بين مختلف الفاعلين والأطراف بعيدا عن احتكار الدولة والحكومة له، وبعيدا عن المزايدات السياسوية والصراعات غير المجدية.
4. **تثمن** تفعيل المجلس الأعلى للتعليم كإطار مؤسساتي يمكن من الاضطلاع باحتضان الحوار الوطني الموسع ووضع الخطوط العريضة للإصلاح والسهر على التنفيذ والتقييم، وذلك على قاعدة الآليات التشاركية الواسعة بعيدا عن منطق التمثيلية المزيفة التي أصبح بعض ممثليها مجرد أعضاء شرفيين أومتقاعدين لا صلة لهم بالمسألة التعليمية أو المدرسة العمومية.
5. **تعبر** مجددا على أحقيتها في عضوية المجلس الأعلى للتعليم تفعيلا لفلسفة الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها في دستور 2011، ومن منظور مواطناتي واستحقاق نقابي ومؤهلات ذاتية من خلال قوتها الاقتراحية وغيرتها الوطنية في المشاركة الفعالة والانخراط الوازن في إنجاح الإصلاح التربوي المقبل بما يخدم مصلحة الوطن ومستقبل المدرسة العمومية.
6. **تطالب** بأهمية وضع تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية والمهنية للشغيلة التعليمية بمختلف فئاتها من بين المداخل الأساسية لإصلاح المنظومة التربوية، بحيث تعتبر العنصر البشري الرافعة الرئيسية لكل إصلاح ودعامة أساسية لإنجاح أوراشه، فضلا عن إشراكها الحقيقي في الإصلاح لضمان انخراطها المسؤول والجدي في إنجاحه.

7. **تؤكد** من جديد على ضرورة مقاربة الإصلاح التربوي في شموليته وأن تجزيء الإصلاح في بعض جوانب المنظومة دون الأخرى يؤثر سلبا على تحقيق الأهداف المسطرة، مما يستدعي وضع إستراتيجية شاملة تتضمن الجوانب الأساسية التالية:

- الحسم النهائي والعاجل في المسألة اللغوية من خلال اتخاذ قرار سياسي وتربوي جوهري يتمثل في توحيد لغة تدريس المواد العلمية في التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي.
- مراجعة المناهج والمقررات والتي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المستجدات التربوية و الواقع المغربي وحاجياته وتوحيد لغة تدريس المواد العلمية بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي والتركيز على الكيف عوض الكم .
- مراجعة نظام التقويم والامتحانات عبر استهداف تقييم الكفايات والذكاء بدل تقييم الحفظ والاستظهار مع تقوية آليات محاربة ظاهرة الغش.
- الحسم في بيداغوجيا التدريس وتوفير كافة شروط وآليات تفعيلها على أرض الواقع.
- مراجعة نظام ومستويات التوجيه بحيث يمنح للمتعلم إمكانية التوجيه بالسلك الإعدادي إلى الشعب العلمية والأدبية والتقنية لإفساح المجال للتخصصات والمسالك خلال الدراسة بالثانوي التأهيلي، مما سيؤهله لخوض غمار الدراسة الجامعية بشكل قوي وإيجابي وبثقة أكبر.
- تقوية أدوار المراقبة التربوية والإدارة التربوية لتضطلع بمهام تأطيرية واسعة واعتبارها دعامتين رئيسيتين للارتقاء بالمدرسة العمومية تربويا وإداريا ومهنيا.
- إعادة النظر في هيكلة الوزارة والأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية لتواكب فلسفة ومشاريع الإصلاح وأهدافه، وخصوصا فيما يتعلق بالتدبير الإداري والمالي المعتمد على العمل بالمشروع والتدبير المتمركز حول النتائج، مع ترسيخ معايير الكفاءة والاستحقاق في تقلد مناصب المسؤولية وتفعيل أمثل لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.
- إعادة النظر في تدبير الموارد البشري والعمل على الزيادة في عدد الموظفين وخلق المناصب المالية اللازمة بعيدا عن منطق وهاجس ثقل الكلفة المالية للتعليم على الإنفاق العمومي والعمل على ضمان الاستقرار الاجتماعي والنفسي للأسرة التعليمية من خلال مراجعة معايير الحركة الانتقالية وحسن تدبيرها.
- الزيادة في عدد بنيات الاستقبال، وخصوصا المؤسسات الجماعاتية، مع ترشيد مسألة الاستهداف حتى تتمكن المنظومة من تجاوز إشكالية الاكتظاظ وظاهرة الأقسام المشتركة وضم مستويات متعددة في قسم واحد، والتي أصبحت ظواهر سلبية تعيق جودة التعلمات وتزيد من أعباء الأطر الإدارية والتربوية بالمؤسسات التعليمية.
- تقوية وتدعيم الدعم الاجتماعي بمختلف أشكاله بهدف ضمان ربح رهان التعميم ومحاربة الهذر المدرسي وتحقيق الجودة.
- الزيادة في عدد الثانويات التقنية والمهنية مع إرساء نظام تربوي وإداري خاص بها وإحداث تخصصات جديدة وتوفير الموارد البشرية اللازمة، بهدف تخريج اليد العاملة المتخصصة التي يحتاجها عالم الشغل، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الإقليمية والجهوية للمهن والحرف.
- إرساء نظام للتكوين الأساسي والتكوين المستمر يروم الرفع من القدرات والمهارات والكفايات سواء للمدرسين أو الإداريين ويساير المستجدات التربوية.
- مراجعة النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية مراجعة شاملة تضمن الحفاظ على المكاسب ويتضمن إضافة درجة جديدة في سلم الترقي لجميع الفئات وإحداث إطار للإدارة التربوية تمكنها من الاضطلاع بمهامها على أحسن وجه ويؤهلها لتقلد مناصب المسؤولية(نائب إقليمي ومدير أكاديمية) .
- التراجع عن قرار الاقتطاع من أجور المضربين و استرجاع المبالغ المقتطعة .

8. **تؤكد** على أهمية تفعيل الحوار القطاعي وتوسيعه باعتباره إحدى آليات المقاربة التشاركية و التشاورية للتداول حول مختلف الإشكالات المطروحة وتجاوز المعيقات والبحث عن حلول وبدائل عملية ومنصفة للحد من وثيرة التوترات وموجة الاحتجاجات، بل يمكن أن يضطلع الحوار القطاعي المسؤول والجاد بدور ريادي وتكميلي لإنجاح ورش الإصلاح التربوي.

إن المنظمة الديمقراطية للتعليم وهي إذ تؤكد مجددا استعدادها المبدئي للمشاركة في ورش الإصلاح التربوي والعمل على الانخراط فيه بكل مسؤولية ووطنية بما يخدم النهوض بالمنظومة التربوية وإنقاذ المدرسة العمومية التي تعتبر القاطرة الأساسية للمشروع التنموي في أبعاده الإنسانية و الحداثية و النهضوية، فإنها تدعو مختلف الأطراف، دولة وحكومة ومجتمعا مدنيا ونقابات وأسرا، إلى أهمية مقاربة المسألة التعليمية وورش الإصلاح التربوي بشكل تشاركي وروح وطنية عالية ومسؤولية يطبعها التكامل والتعاون والتنسيق، وذلك خدمة لهذا الوطن الذي يستحق منا جميعا أن نناضل من أجل توفير تعليم عمومي مجاني ديمقراطي وجيد لكل المغاربة يرسخ قيم المواطنة وحقوق الإنسان ويحافظ على هويتنا الحضارية والثقافية والدينية، مع الانفتاح والتفاعل على باقي الثقافات والحضارات التي تتوخى السلم والتسامح ورقي الإنسان وتطوره إلى غد أفضل، وذلك بهدف إرساء ركائز تعليم آخر ممكن في أفق بناء مجتمع ديمقراطي حداثي تقدمي متضامن تسوده دولة الحق و القانون .

المكتب الوطني

الرباط، في: الأحد 25 غشت 2013.